أبحـــــاث

النظام النقدي والمصرفي في اقتصاد اسلامي [1]

محمد عمر شابرا [2]
(ترجمة عربية)

القسم الاول : مقدمـة

يعاني عالم اليوم من عدد من الامراض الاقتصادية ، منها فقر نسبة كبيرة من الجنس البشري ، وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، والتفاوت الكبير في الدخل والثروة ، والمعدلات المرتفعة للبطالة ، وعدم الاستقرار الاقتصادي ، والتضخم ، وتآكل القيمة الحقيقية للاصول النقدية . وكل هذه العلل – مع انها تتضارب مع القيم الاسلامية فإنها لاتقل انتشارا في العالم الإسلامي عن انتشارها فيما سواه .

ولاشك أن لهذا أسبابا جذرية من أهمها عدم تقديم إطار مصرفي ونقدى مستقر وعادل . فلايمكن لأي نظام اقتصادي الاحتفاظ بحيويته ونشاطه والوصول إلى أهدافه الاجتماعية

---

(١) قدمت الصيغة الأولى لهذا البحث بالانجليزية بعنوان :

"Money and Banking in an Islamic Economy"

إلى (ندوة اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام ، التي عقدها المركز العالمي لأبحاث الإقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة في شهر ذي القعدة سنة ١٣٩٨هـ = تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨م) ، ثم نشرت الصيغة الجديدة للبحث ضمن أعمال الندوة المذكورة في كتاب :

Mohammad Ariff (ed.): *Monetary and Fiscal Economics of Islam*. Jeddah: International Centre for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University, 1403H (1982C), pp. 145-176.

والبحث الحالي هو ترجمة عربية لهذه الصيغة الجديدة ، قام المحرر بمراجعتها وتصحيحها على الأصل مع اختصارها قليلا ، كما أدخل المؤلف في القسم السادس تفصيلات إيضاحية محدودة بمناسبة هذه الترجمة العربية . وساهم في تنقيح الترجمة د . عابدين سلامة ود . رفيق المصري .

(٢) المستشار الاقتصادي في مؤسسة النقد العربي السعودي – الرياض . وهو يسجل امتنانه للدكاترة أنس الزرقاء ونجاة الله صديقي وضياء الدين أحمد وسلطان أبو على وسواهم من المشاركين في ندوة « اقتصاديات النقود والمالية في الأسلام » على تعليقاتهم القيمة على الصيغة الأولى من هذا البحث . كما يشكر السيد مبين أحمد لمساعدته الادارية .

والاقتصادية بدون مساندة نظام مصرفي ونقدي رشيد وعادل . والسؤال الآن هو : هل يمكن تصميم مثل هذا النظام المصرفي والنقدي في ضوء تعاليم الإسلام .

ويسعى هذا البحث للإجابة عن هذا السؤال والأسئلة الأخرى المتعلقة به . فالقسم الثاني من البحث يقدم الدعائم الفلسفية . موضحا أن للنظام المصرفي والنقدي الرأسمالي أسسه العقائدية الخاصة . ولا يمكن أن يخدم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام . حتى لو ألغينا الربا منه . إلا إذا أحدثنا فيه تغييرات أساسية تصهره في بوتقة الإسلام . وفي ضوء هذه التغييرات الجذرية . يبين القسم الثالث من البحث مجموعة المؤسسات اللازمة . التي وإن بدت مشابهة للجهاز المصرفي الحاضر لكنها تختلف اختلافا جذريا عنه في مداها ومسئولياتها . اما القسم الرابع فيناقش إدارة السياسة النقدية في الوضع الجديد . ويقدم القسم الخامس فحصا نظريا للنظام المقترح في ضوء الأهداف التي ناقشها القسم الأول . وأخيرا يتضمن القسم السادس مقترحات عن كيفية تحويل الإطار المصرفي والنقدي الحاضر في العالم الإسلامي تحويلا تدريجيا إلى الوضع المقترح . ليتمشى مع أهداف الإسلام .

القسم الثاني : الدعائم الفلسفية

إن قطاع المصارف والنقود – في نظام اقتصادي لايعمل في فراغ عقائدى . بل له أهداف وخلفيات فلسفية خاصة به دون غيره . وتتطور مؤسساته تدريجيا لتؤدي الوظائف المنوطة بها والضرورية . لتحقيق أهداف النظام الأساسية . والحفاظ عليه . حيال الصدمات التاريخية التي يمكن أن يلاقيها . والنظام المصرفي والنقدي الرأسمالي ماهو إلا جزء من العقيدة الرأسمالية الأم . وهو يخدم أهدافها حق الخدمة .

لاتثريب على أمة أن تستعير قوانين ونظما من حضارات أخرى . شريطة أن تخدم هذه القوانين والنظم أهداف الحضارة المستعيرة . وهنا نسأل : هل يخدم النظام المصرفي والنقدي الرأسمالي . الذي تبناه المسلمون - تدريجيا عبر السنين بدون تعديلات – الأهداف الاسلامية . بدلا من خدمة الأهداف الرأسمالية . لن تكون الإجابة بالايجاب . إلا إذا افترضنا أن الأهداف الرأسمالية مطابقة للأهداف الإسلامية . أو أن الأنظمة والقوانين المكونة للنظام الرأسمالي محايدة عقائديا . ولاتساعد النظام على تحقيق متطلباته الذاتية[٣] .

---

(٣) إن جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تتداخل بعضها مع بعض ، لتكون وحدة عضوية متماسكة . وبناء على نظرية أوسكار مورجنستيرن Morgenstern حول قابلية النظام الاقتصادي للاختزال ، فإن لكل نظام اقتصادي نواة أو لبا لو حطم لقضى على النظام .
أنظر : Harrington, p. 69.

أولا – الأهداف

إن النظام المصرفي والنقدي الإسلامي ، شأنه شأن أي نظام آخر من نظم الاسلام ، لابد من ان يسهم في تحقيق الأهداف الإقتصادية الاجتماعية العامة للإسلام[٤] ، بالإضافة إلى تحقيقه الوظائف الخاصة به . وهذه الأهداف والوظائف الرئيسية هى :

١ – رفاهية اقتصادية واسعة الانتشار ، وعمالة كاملة ، ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي .

٢ – عدالة اقتصادية اجتماعية ، وتوزيع منصف للدخل والثروة .

٣ – استقرار في قيمة النقود ، يجعلها موثوقا بها كوحدة للحساب ، ووسيط للمبادلة ، ومعيار عادل للمدفوعات الآجلة ، ومستودع رزين للقيمة .

٤ – توليد مدخرات كافية واستغلالها بكفاءة ضمن الإطار الذي يستطيع تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه .

٥ – تقديم جميع الخدمات المتوقعة من النظام المصرفي على نحو فعال .

لنا أن نتساءل هنا : هل هذه الأهداف هى نفسها أهداف النظام الرأسمالي ؟ ويبدو في الظاهر أن الأهداف متشابهة . لكن الحقيقة أن هناك فرقا جوهريا كامنا في جذور كل من النظامين . فالنظام الإقتصادي الإسلامي يقوم على أسس أخلاقية ، فى حين يقوم النظام الرأسمالي على قاعدة علمانية محايدة خلقيا . وسيتضح هذا في المناقشة التالية .

١ – الرفاهية الاقتصادية والعمالة الكاملة والمعدل الأمثل للنمو

ليس الإسلام دين تقشف يدعو أهله إلى الرهبانية ، بل إنه ينظر إلى الحياة بمنظار إيجابي ، يؤمن بأن للناس الحق فى أن يعيشوا حياة تتناسب مع كونهم خلفاء لله في الأرض . وأن الهدي الإلهي الذي تضمنه الإسلام لتحقيق ذلك ، يهدف إلى جعل حياة الإنسان أكثر غنى وسهولة ، لاأكثر فقرا وصعوبة . لذا أجمع علماء الشريعة على أن هدفها الأساسي ، هو تحقيق مصالح البشر ، وتذليل مصاعبهم ومشكلاتهم . وأن تطبيق هذا التصور على الحياة الاقتصادية يعني السعي إلى رفاهية الإنسان ، بتحقيق جميع حاجاته الإنسانية الأساسية ، وبالقضاء على جميع مصادر المصاعب والمزعجات التى تعترضه ، وتحسين مستوى حياته . إن هذه الأهداف – في نظر الاسلام فضائل ، ومن يقوم بتحقيقها له أجر وثواب .

ولهذا فإن الاستخدام الكامل للموارد البشرية (أي قوة العمل) بالطريقة الفعالة ، هو من أهداف الإسلام الأساسية ، لأنه يساعد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، ويعطى للانسان كرامته ، بوصفه خليفة الله في أرضه . كما أن الاستخدام الأمثل للموارد المادية المتوافرة للإنسان ،

---

(٤) للاطلاع على آراء المفكرين المسلمين في هذا الموضوع أنظر :

Siddiqi (1981), pp. 202 ff.; Chapra (1970), pp. 4-8; Chapra (1979), pp. 195-221.

هو هدف مهم في الإسلام ، لأن جميع الموارد التى في الأرض أو في السماء ، إنما خلقت لتحقيق رفاهته ، وتتطلب استغلالا فعالا دون تبذير أو إسراف ، لتقوم بهذا الدور الذي خلقها الله له . صحيح أن تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي هو النتيجة الطبيعية للسياسات التي تؤدي إلى استخدام أمثل للموارد البشرية والمادية . غير أن معدل النمو المرتفع ، لايبقى مهما ، إذا تحقق بإنتاج سلع وخدمات غير ضرورية أو مكروهة أخلاقيا ، أو باستهلاك متسرع للموارد التى وهبها الله للإنسان ، تحرم الأجيال القادمة منها ، أو بإفساد البيئة الطبيعية أو الأخلاقية . ذلك أن معدل النمو السريع لايكون هدفا أساسيا إلا بقدر مايساعدنا على الوصول إلى العمالة الكاملة ، والرفاهية الاقتصادية . وفيما عدا ذلك يجب أن ينظر اليه بحذر . في معرض الموازنة بين مزايا ومحاذير النمو السريع [٥] .

٢ - العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع الاسلامي المنصف للدخل والثروة

إن تحقيق أهداف العدالة الاقتصادية الاجتماعية ، والتوزيع الاسلامي المنصف للدخل والثروة ، هو جزء لايتجزأ من الفلسفة الأخلاقية للإسلام التي بنيت على أساس الأخوة الإنسانية . أما سياسات العدالة الاقتصادية والاجتماعية في النظام الرأسمالي ، فلا تعتمد على الإلتزام الروحي بالأخوة الإنسانية ، بل هى محصلة ضغوط الفئات الاجتماعية . لهذا فإن النظام الرأسمالي كله ، وخصوصا التنظيم المصرفي والنقدي الخاص به ، لم يوجه أساسا لتحقيق العدالة ، كما اننا نرى التفاوت الواسع في الدخل والثروة لايزال موجوداً ، ومع ذلك فإنه تحت تأثير الاشتراكية والضغوط السياسية فان هذا التفاوت قد ضعف جزئيا في البلدان الرأسمالية بواسطة الضرائب والتحويلات . وعلى سبيل المقارنة : سعى الإسلام لاقتلاع جذور التفاوت المفرط ، ثم استخدم الزكاة والضرائب والتحويلات كوسائل اضافية للمزيد من تخفيف حدة هذا التفاوت ، متماشيا بذلك مع فكرته عن الأخوة الإنسانية . وعليه فمن المهم جدا أن يصمم النظام المصرفي والنقدي والسياسات المالية بحيث تتضافر جميعها مع هذه القيم الإسلامية ، وتسهم في تقليص التفاوت .

٣ - الاستقرار في قيمة النقود

ان الاستقرار في قيمة النقود هدف إسلامي مهم ، ذلك أن الإسلام يعلق أهمية قصوى على الأمانة والعدل في جميع المعاملات ، في حين أن التضخم يضر بالعدالة الاجتماعية والرفاهية العامة . فهو يمنع النقود من أداء وظيفتها كوحدة للحساب أمينة وعادلة ، وكذلك يجعل النقود معيارا غير منصف للمدفوعات الآجلة ، ومستودعا للقيمة غير موثوق به . كما يؤدي التضخم إلى تظالم الناس حتى من دون قصد ، بسبب تناقص القوة الشرائية للأصول النقدية . وبهذا يكون عبئا على رفاهية المجتمع ، لأنه يقلل من فاعلية النظام النقدي ، كما يفسد القيم بتشجيعه « المضاربة على

---

(٥) أنظر معالجة جيدة لموضوع التنمية الاقتصادية في الإسلام في : K. Ahmad pp. 223-240

الأسعار » على حساب النشاط الإنتاجي . ويزيد من التفاوت في الدخل . وكل ذلك يتنافى مع الإسلام .

وفوق ذلك يتناقض التضخم مع مفهوم العدالة الذي يقوم عليه الاقتصاد اللاربوي . إذ أن الإسلام . كما يحث على إنصاف المدين . فإنه يمنع غبن الدائن . والتضخم بتخفيضه القيمة الحقيقية للقرض الحسن . إنما يظلم الدائن .

ويرى البعض ان تحقيق هدف العدالة الاسلامي في ظل ظروف التضخم . يمكن أن يتم بتثبيت القوة الشرائية للدخول (جمع دخل) والأموال (الأصول) النقدية والقروض الحسنة . عن طريق ربطها جميعا برقم قياسي واحد للأسعار . بحيث تتغير بنسبة تغيره . على أن الربط الصحيح إنما يقصد به المحافظة على القوة الشرائية . وهذه يحددها النمط الفردي للإنفاق على الاستهلاك والاستثمار . وعلى هذا فان العدالة تقتضي ربط الدخول والأموال النقدية بأرقام قياسية متعددة مبنية على أنماط إنفاق مختلفة (على الاستهلاك والاستثمار) . وليس ربطها برقم قياسي واحد .

لكن ربط الدخول والأموال النقدية . تبين أنه غير ميسور التطبيق على نطاق واسع . حتى لو اقتصر على استخدام رقم قياسي واحد نظرا لتعقيدات هذه الطريقة . وتكاليفها الإدارية الكبيرة . ولهذا لم يجرب الا ربط بعض الدخول والأموال النقدية . وأوسع تطبيق للربط بالرقم القياسي كان في حقل الأجور والمرتبات والمعاشات التقاعدية . كما جرب أيضا ربط بعض الأصول المالية (كالقروض المصرفية . والودائع والسندات الحكومية) والضرائب والأجور والرهون العقارية [٦] .

فالربط (برقم قياسي واحد للأسعار) يخفف بعض الظلم الناشيء عن التضخم . إلا أنه ليس علاجا حاسما له . بل ربما يؤدي الربط إلى زيادة سرعة التضخم [٧] . فيحبط نفسه بنفسه مالم تستخدم إجراءات نقدية ومالية وسياسات دخلية لتخفيف حدة التضخم [٨] . ومنه نستنتج أن الربط قد يكون ممكنا على نطاق محدود . يُلجأ إليه كمسكن مؤقت لآلام التضخم . أما السياسة البديلة التي تتماشى مع العدالة الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية . فهي سياسة استقرار الأسعار وليس الربط .

لقد اعلن الفقهاء رفضهم لطريقة ربط القروض الحسنة . لأنهم يعدونها مشابهة للربا في الجوهر . ويمكن تبرير رفضهم هذا تبريرا اقتصاديا بأن الربط بالرغم من أنه اقترح بهدف إنصاف

---

(٦) Page and Trollope, pp. 46-65; Morgan, pp. 7-10; Giersch, pp. 1-23.

(٧) Fellner, pp. 63-70; Jud, p. 144.

(٨) Jackman and Klappholz, pp. 20-25; Fellner, *ibid.*

من يقرضون غيرهم قرضا حسنا . إلا أنه قد يعرض المدين لظلم كبير[٩] .

ويتعارض التضخم مع القيم الإسلامية . لكن الكساد . والعطالة لمدد طويلة . أمر مرفوض اسلاميا أيضا . لأنه يعرض بعض الناس للبؤس والشقاء . فيتناقض مع هدف الرفاهية الاقتصادية الشاملة للجميع . ثم ان حالة الكساد تميل إلى زيادة الشك في المستقبل . فتثبط همة المستثمرين عن تحمل مخاطر المشاريع التي يمتد ربحها على مدى سنوات عديدة وهكذا . فإن تحقيق الأهداف الإسلامية يوجب على الدولة إزالة التذبذبات الإقتصادية أو التقليل منها . وتحقيق الاستقرار في قيمة النقود .

إن من الأمور الشائعة في الاقتصاديات الرأسمالية القول بضرورة المفاضلة والاختيار بين البطالة والتضخم . غير أن القيم الإسلامية تجعل مثل هذه المفاضلة أمرا غير مستساغ . ومن الصعب التسليم بضرورة وجود تضخم للوصول إلى عمالة كاملة . أو بحتمية حدوث بطالة إذا أردنا تقليص التضخم[١٠] .

إن البطالة والتضخم في النظر الإسلامي ظاهرتان سيئتان . ويجب تجنبهما . ولو تطلب الأمر تغييرا اساسيا في العلاقات الاقتصادية . واذا ماتطلبت مكافحة التضخم تخفيضا للطلب الكلي . فلايصح أن يتم ذلك باسلوب شامل يولد البطالة . بل ينبغي أن يكون تخفيضا انتقائيا (لأنواع من الطلب غير ضرورية) . ولابد من أن تسود العمالة الكاملة . حتى ولو تطلب ذلك إعادة بناء هيكل الإنتاج وتصميم تقانة (تكنولوجيا) مناسبة . خلاصة القول : إنه لابد من أن ننظم الطلب الكلي . وأن نعيد بناء هيكل الإنتاج . ونصمم تقانة مناسبة . وأن يكون لدينا مزيج من عدة سياسات نقدية ومالية ودخلية . لكي نتجنب التضخم . ونقضي على البطالة . ونضمن قاعدة اقتصادية سليمة . ومعدلا واقعيا من النمو الإقتصادي .

٤ – توظيف المدخرات

يعد هدف توظيف المدخرات ضروريا . لأن الاسلام ينكر كنز المدخرات . ويحث على الاستخدام المنتج لها . وليس من الميسور أن يستغل كل مدخر مدخراته بنفسه استغلالا منتجا . وعليه فإن تحقيق مقاصد الإسلام يتطلب وجود مؤسسات مالية منظمة . تعبيء المدخرات

---

(٩) يمكن إدراك ذلك ، اذا لاحظنا متوسط معدل التضخم (المرجح بمجمل الناتج القومي) خلال السنوات ١٩٧٣ – ١٩٧٧ لدى ست دول إسلامية (مصر وأندونسيا والباكستان والسعودية والسودان وتركيا) قد بلغ ٥ر٢٠٪ سنويا مقابل ٢ر١٢٪ في العالم كله . فلو طبقت هذه الدول فكرة تثبيت (أي ربط) الديون لوجب على من استدان (١٠٠) في أول سنة ١٩٧٣ أن يردها (٢٥٤) في نهاية ١٩٧٧ .

(١٠) عبر عدد من الباحثين عن شكهم في صحة وفائدة منحنى فيليبس الذي يعبر عن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، أنظر :

Henning *et. al.* pp. 350-54, Thomas, pp. 1-13, Morgan Guaranty Trust Co., p. 3.

العاطلة . وتوجهها بكفاءة للاستخدامات المنتجة . ويجب تجهيز هذه المؤسسات تجهيزا مناسبا لكي تلبي الحاجات الحقيقية غير التضخمية لكلا القطاعين العام والخاص .

أما الربا (الفائدة) فقد حرمه الإسلام صراحة . فلا يجوز لمدخر أو لمقترض أن يأخذ الربا أو يعطيه . ومعلوم أن الربا هو العائد الإيجابي الذي يحدد مسبقا على المدخرات أو القروض . خلافا للربح الذي يكون موجبا أو سالبا ولايحدد مسبقا[١١] . وهكذا فإن تنفيذ تعاليم الإسلام يتطلب نظاما مصرفيا يوظف المدخرات . ويقوم على مبدإ المشاركة في الربح والخسارة .

وزيادة على ذلك : إذا كان الاقتصاد غير قادر على أن يولد طَلَباً كليا يكفي لتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية العاطلة . وجب أن يكون هذا النظام المصرفي قادرا على إحداث الزيادة الكافية في كمية النقد . في الحدود التي لايحدث فيها التضخم .

٥ – تقديم خدمات أخرى

لايكفي أن يكون النظام الاقتصادي قادرا على تعبئة المدخرات بطريقة فعالة . وتخصيصها بطريقة مثلى . بين الاستخدامات المختلفة لتلبية متطلبات الاقتصاد الصحيح النامي . بل ينبغي أن يكون قادرا على تقديم جميع الخدمات المصرفية بطريقة فعالة . وبمستوى لايقل عن مستوى المصارف الحالية . وأن يكون قادرا أيضا على الوفاء بالاحتياجات الحكومية المالية غير التضخمية .

إن تطوير الأسواق المالية الاولية والثانوية أمر مهم جدا لتعبئة الموارد المالية بطريقة فعالة . فالأسواق الأولية ضرورية لإعطاء الموارد المالية لمن له القدرة على توظيفها بطريقة منتجة . والأسواق الثانوية مهمة جدا لمساعدة المدخرين والمستثمرين على تنضيض (تسييل) مدخراتهم واستثماراتهم عند الحاجة . وغياب الأسواق الثانوية : قد يجبر المدخرين على الاحتفاظ بأرصدة كبيرة لدوافع احتياطية . مما يزيد حصيلة الإكتناز . ويخفض معدل النمو الاقتصادي . إذ لاتقوم المدخرات بدورها الطبيعي .

ثانيا : بعض الإصلاحات الجوهرية

يتطلب تحقيق الأهداف المرجوة السابق ذكرها بعض الإصلاحات الجوهرية للنظام الاقتصادي عموما . وللتنظيم المصرفي والنقدي خصوصا . ويشمل ذلك - دون ريب – القضاء على الربا . ونذكر فيمايلي بعض هذه الإصلاحات الجوهرية التي لايمكن بدونها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية .

١ – تجنب التبذير والتباهي في الإستهلاك

ان الاعتدال في الأمور هو من صميم الاسلام الذي يشجب البذخ والتباهي في الاستهلاك . فالقرآن الكريم حث الناس على أن يأكلوا ويشربوا دون إسراف . حيث قال : « والذين إذا

---

(١١) الجزيري ، ج ٢ ص ٢٤٥ - ٢٥٩ و ٢٨٣ – ٢٨٤ .